

"شمس": استهداف الاحتلال لمخيم جنين إمعان في الجريمة

جنين- علي سمودي- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، إن استهداف الاحتلال للمستمر لمخيم جنين، هو إمعان في الجريمة ونجلى لسياسة الإفلات من العقاب التي توفرها بعض القوى العظمى للاحتلال وقياداته. واستنكر مركز "شمس" جريمة الإبادة النكراء التي استهدفت مخيم جنين في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وهذا يقرع ناقوس الخطر من جديد بأن سياسة الاحتلال في التدمير والتهجير لم تتوقف على قطاع غزة فقط بل أن الضفة الغربية ومخيماتها وبلداتها ومدنها أيضاً مستهدفة ولكن بشكل تدريجي، وهذا يؤكد ما يصدر من تصريحات وبيانات من أحزاب حكومة الاحتلال واليمن للتطرف، فقد دعا ما يسمى بوزير للآلية الإسرائيلي بتسلييل سمونريتش لوضع خطة تهدف إلى تحويل شمال الضفة الغربية إلى ما يشبه جباليا في شمال غزة في تحريض صريح على الإبادة والتهجير والتدمير من قبل الوزير للتطرف.

وأشار مركز "شمس" إلى أن استهداف مخيم جنين من قبل الاحتلال هو جزء من خطة أعدتها حكومة الاحتلال وتهدف إلى تدمير المخيمات الفلسطينية وتصفية حق العودة، وكانت القوانين والتشريعات التي أقرتها حكومة الاحتلال ضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين خير دليل على ذلك، إذ أن تلك التشريعات التي تمنع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من العمل وتقيد حركتها وتصفيها بأنها منظمة إرهابية هي جزء من مخطط الاحتلال لتصفية حق العودة وتشكل تلك القوانين انتهاكا فاضحا لميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبادئها، واعتداء على هيبتها ومؤسساتها وقراراتها.

وندد مركز "شمس" بالصمت الدولي عن تلك الجرائم مؤكداً على أن حقوق الإنسان لا تنجزاً وهي نابعة من كرامة الإنسان وإنسانيته دون أي تمييز، وهذا الصمت الدولي يكشف عن تواطؤ وتماهي بعض الدول وللؤسسات التي لطالما تنادي بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مما يكشف خديعة مواقف وشعارات تلك الدول وللؤسسات وتسييسها للقانون الدولي وللقيم الليبرالية لخدمة مصالحها ومصالح حلفائها ويفقد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان قيمتها وأهميتها لأنها تطبق حسب الانتقائية وحسب ما تفرضه مصالح الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية.

وأكد مركز "شمس" على أن جريمة الاحتلال في مخيم جنين تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني لاسيما لاتفاقية جنيف الرابعة، وانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان لاسيما لاتفاقية روما لعام ١٩٤٨م والتي تشكل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وانتهاك لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

وطالب مركز "شمس" مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف السامية للوفاة على اتفاقية روما، والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، والأمين العام للأمم المتحدة، والقرر الخاص لحقوق الإنسان، وللؤسسات الحكومية والغير حكومية، بضرورة القيام بواجباتها الإنسانية والقانونية والضغط على حكومة الاحتلال وإلزامها بوقف جرائم الإبادة للمستمر على الشعب الفلسطيني، وإلزامها بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠٢٥/١/١٦

ص ٢